سلسلة منشورات مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض

(١٤٥)

معالم البيان

في الحديث النبوي

صنعة

د. عبد المحسن بن عبد العزيز العسكر

الأستاذ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مكتبة دار المنهاج

للنشر والتوزيع بالرياض

فهذه الأنواعُ الأربعةُ يَجِبُ الاحتجاجُ بها مطلقًا، وأنْ تُجْعَلَ في إثباتِ القواعدِ الكُلِّيَّةِ كالقرآنِ[١]، ولا ريبَ أنه يندرجُ في هذه الأنواعِ جمهرةٌ كبيرةٌ مِن الحديثِ، تمنَحُ الثِّقَةَ بالجملةِ والجُمَلِ في الحديثِ، وتفرِضُ على النَّحْوِيِّ الأخذَ به، وتُعزِّزُ جنابَ القائِلين بوجوبِ الاستشهادِ بالأحاديثِ.

وإنما أَطَلْتُ الوقوفَ في هذه المسألةِ لِمَا لها مِن الأهمِّيَّةِ البالغةِ في البيانِ النبويِّ، ورفعِ الارتيابِ في ألفاظِه.

ثم بَدَا لي بعدَ مُدَّةٍ مِن كتابةِ البحثِ أن أسأَلَ أخانَا العالِمَ الفاضِلَ الشيخَ عبدَ العزيزِ الطريفِيَّ عن مسألةٍ مهمَّةٍ، لم أَرَ مَن بَسَطَ القولَ فيها على أهميَّتِها في حدودِ عِلْمِي، وهي اختلافُ رواياتِ الحديثِ الواحدِ الذي يمكِنُ أن يقالَ عنه: إنَّ النبيَّ ﷺ تكلَّمَ به مَرَّةً واحدةً.

۞ وإليكَ نَصَّ السؤالِ مع جوابِه:

فضيلةَ الأخِ الوفيّ، والخِلِّ الصَّفِيّ، الشيخِ المحدِّثِ عبدِ العزيزِ بنِ مرزوقٍ الطَّرِيفِيّ، سَدَّدَ اللهُ عَمَلَه، وقَرَّبَ أَمَلَه.

سلامٌ عليكم ورحمةُ اللهِ وبركاتُه، أمَّا بعدُ:

فما قولُكم ـ دام فَضْلُكم ـ في الأحاديثِ الصحيحةِ التي نَقْطَعُ بأنَّ النبيَّ ﷺ تكلَّمَ بها مَرَّةً واحدةً، وصدَرَتْ عنه في مقامٍ واحِدٍ، ومَخْرَجُ الحديثِ واحدٌ، ولكنْ جاء في بعضِ ألفاظِها اختلافٌ، كما في خُطْبَةِ حَجَّةِ الوداعِ وخُطبةِ الكُسُوف، فكيفَ يكون للنَّحْوِيِّ أن يستشهِدَ بالحديثِ وللبلاغيِّ أن يحلِّلَ تلك الألفاظَ؟

---

(١) «فيض نشر الانشراح» (١/٤٥٦).

آمُلُ التفصيل؛ بما يشفي الغَلِيل، ولكم مِنَّا الثناءُ المستطاب، ومِن اللهِ الأَجْرُ والثواب.

• **فأجابَ الشيخُ عبدُ العزيزِ بما هذا نَصُّه:**

«وعليكم السلامُ ورحمةُ اللهِ وبركاتُه؛

أخي الدكتور عبدَ المحسنِ بنَ عبدِ العزيزِ العَسْكَر، جوابًا عن سؤالِكُم نقولُ ـ وباللهِ التوفيقُ ـ:

إنَّ مما لا خلافَ فيه عندَ علماءِ الإسلامِ: أن اللفظَ النبويَّ أفصَحُ لفظٍ وأبيَنُه؛ وذلك أنَّ اللهَ لا يبعَثُ نَبِيًّا إلا بلسانِ قومِه؛ قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ﴾ [إبراهيم: ٤]، فيُقَدِّرُ اللهُ له أسبابَ الفصاحةِ والبيانِ والسلامةِ مِن الدَّخِيلِ على اللسانِ قبلَ بَعْثَتِه، ويعصِمُه مِن الخطأ، ويحفَظُ لسانَه مِن الزللِ في ذلك، كما يحفَظُ فِطْرَتَه ويصونُها مِن التبديلِ؛ ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾ [القيامة: ١٦] حفظًا لِلِّسَانِ لتُحفَظَ الشريعةُ، فلا يَدْخُلَها دخيلٌ؛ لأن الخَلَلَ في ذلك خللٌ في التشريعِ، واتِّهامُ النبيِّ ﷺ باللحنِ وعدمِ إقامةِ الكلامِ كما تقيمُه العربُ كفرٌ بلا خلافٍ؛ لأنَّ هذا تكذيبٌ لصريحِ القرآنِ، وتسلُّلٌ إلى الطعنِ في التشريعِ.

وقد حَفِظَ اللهُ نَبِيَّه يَقَظَةً ومنامًا، فلا يقولُ إلا حَقًّا، ولا يرى حتى في منامِه في قلبِه إلا صِدْقًا، وفي «الصحيحَيْنِ» عن عائشةَ رضي الله عنها قالَتْ: قال رسولُ اللهِ ﷺ: (**إِنَّ عَيْنَيَّ تَنَامَانِ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي**)، فلا يُنْسَبُ له الخَطَأُ حتى في نومِه.

وكلامُ أهلِ العربيَّةِ ليس في صِحَّةِ اللسانِ النبويِّ، وإنما هو في

سلامَتِه مِن روايَتِه بالمعنى ممَّن يَنْقُلُه مِن الرواةِ الثقاتِ الذين يترَخَّصُون في الروايةِ بالمعنى، وهذا مذهَبُ كثيرٍ مِن السلفِ مِن رواةِ الأحاديثِ ونَقَلَةِ الأخبارِ موقوفةً ومرفوعةً، وهذا هو سببُ الخلافِ عندَ علماءِ العربيَّةِ، وبعضُهم يُطْلِقُ جوازَ الاحتجاجِ بكلِّ ما ثَبَتَ سَنَدُه وإنْ تَغَيَّرَتْ ألفاظُه بتعدُّدِ مخارِجِه، وبهذا يقولُ ابنُ مالِكٍ وابنُ الأنبارِيِّ وغيرُهما، ومنهم مَن لا يقولُ بالاحتجاجِ بالحديثِ النبويِّ كأبي حَيَّانَ، ومنهم مَن يقولُ بالاحتجاجِ ويقيِّدُ ذلك بقيودٍ واحترازاتٍ تَمْنَعُ مِن الدخيلِ على اللفظِ النبويِّ، وهذا أقرَبُ الأقوالِ وأرجَحُها؛ وذلك أنَّ حمايةَ اللسانِ العربيِّ حمايةٌ للقرآنِ والسُّنَّةِ، وكلٌّ واحدٍ منهما يحمِي الآخَرَ، فالتشديدُ في حفظِ العربيةِ مِن الدخيلِ حفظٌ للوَحْيِ، وفي التشديدِ في حفظِ الوحي حفظٌ للعربيةِ، فالتجوُّزُ بالاحتجاجِ بكلِّ مرويٍّ عن النبيِّ ﷺ وقد صَحَّ سَنَدُه، وإن تعدَّدَتِ الألفاظُ وساءَ حفظُ بعضِ الرواةِ فيه مِن غيرِ طَرْحٍ، وقَبُولُ كلِّ ما يدخلُ حديثَهم في الصحيحِ لغيرِه أو الحَسَنِ لذاتِه ولغيرِه، وعدمُ تفريقٍ بين مراتِبِ الثبوتِ ومراتِبِ النَّقَلَةِ والرواةِ، وبلدانِهم وسلامةِ لسانِهم = يؤدِّي ذلك قَطْعًا إلى إدخالِ ما ليس مِن كلامِ النبيِّ ﷺ في كلامِه، ولو كان ذلك موافِقًا للعربيةِ، بل لجميعِ ألسنةِ العَرَبِ، فما كلُّ معنًى صحيحٍ تَجُوزُ نسبَتُه للنبيِّ ﷺ، والأَوْلَى أنَّه ما كلُّ لفظٍ صحيحٍ يُنْسَبُ إليه.

وفي عدمِ التفريقِ بين مراتِبِ المرويَّاتِ في الاحتجاجِ للعربيةِ عدمُ احتياطٍ للسُّنَّةِ قبلَ أن يكونَ عدمَ احتياطٍ للعربيةِ، والحاجةُ إلى الاحتياطِ للعربيةِ في بابِ تعدُّدِ الرواياتِ الصحيحةِ وبابِ الروايةِ بالمعنى أقوَى مِن الحاجةِ إلى الاحتياطِ للسُّنَّةِ؛ وذلك لأن الغايةَ مِن علمِ العربيةِ هو حفظُ

اللِّسَان، والغاية مِن علمِ السُّنَّةِ هو حفظُ الدِّين مِن دخيلِ المعاني الباطلةِ إليه، فتأثُّرُ الشريعةِ بالمعاني الباطلةِ أعظَمُ مِن تأثُّرِها بالألفاظِ الخاطئةِ، وتأثُّرُ العربيةِ بالألفاظِ الخاطئةِ أعظَمُ مِن تأثُّرِها بالمعاني الباطلةِ، فقد تصِحُّ روايةٌ جاءت بالمعنى ويَحْتَجُّ بها الفقهاءُ والمحدِّثون، ويُشْكِلُ عند اللُّغَوِيِّين الاحتجاجُ بها؛ لأن الفقهاءَ والمحدِّثين نَظَرُوا إلى المعنى وأهلُ العربيةِ نظروا إلى اللفظِ.

لهذا كان التشديدُ في صِحَّةِ ألفاظِ المروياتِ في العربيةِ أقوى مِن التشديدِ في صِحَّةِ ألفاظِ المروياتِ في الأحكامِ، فضلًا عما دُونَ الأحكامِ مِن الفضائلِ والسِّيَرِ والملاحِمِ والفِتَنِ وأشراطِ الساعةِ وغيرِ ذلك.

والواجِبُ: الاحتياطُ في قَبُولِ المرويِّ في السُّنَّةِ عند الاحتجاجِ على حُكْمٍ لغويٍّ؛ نحوًا أو بلاغةً، احتياطًا زائدًا على ما يقصدُه المحدِّثُون مِن سلامةِ المعنى إلى سلامةِ اللفظِ مِن التغييرِ، وسلامةِ السِّيَاقِ مِن التقديمِ والتأخيرِ والاختصارِ والزيادةِ والنُّقْصَانِ، ولو في حروفِه المؤثِّرَةِ في الحكمِ على اللِّسَان.

والشروطُ التي يشتَرِطُها المحدِّثُون على صِحَّةِ الحديثِ يجبُ أن يأخُذَ بها أهلُ العربيَّةِ ولا يستَثْنُون منها شيئًا؛ لأنها جميعَها تؤثِّرُ على سلامةِ اللفظِ والسياقِ، ويزيدون عليها قرائِنَ واحترازاتٍ في الضبطِ، **وذلك يكونُ في أمورٍ:**

أولًا: اتحادُ مَخْرَجِ الحديثِ مِن أوَّلِه إلى مُنْتَهَاه.

وهذا قرينةٌ على روايَتِه مرةً واحدةً في كلِّ طبقةٍ، وتعدُّدُ مخارِجِه

يزيدُ في تغييرِ ألفاظِه، حتى لو صَحَّتْ طُرُقُه كُلُّها، وكانَتْ رواتُه مِن الأئمَّةِ الثقاتِ؛ ولهذا تجدُ أحاديثَ «صحيح البخاري» - وهو أصَحُّ الكُتُب - يكرِّرُها البخاريُّ في مواضِعَ متعَدِّدَةٍ لا تتشابَهُ غالِبًا في جميعِ ألفاظِها، مع أنَّ رواةَ الحديثِ حُفَّاظٌ في كلِّ موضِعٍ، وإذا كرَّرَ البخاريُّ الحديثَ بإسنادٍ واحدٍ تقارَبَتْ ألفاظُه، وإن لم تتطابَقْ دوْمًا، فرُبَّما كان للحديثِ مَخْرَجٌ واحِدٌ ويرويه الثقاتُ الأثباتُ في كلِّ طبقةٍ، فتتعَدَّدُ ألفاظُه، كما في حديثِ عُمَرَ: **(إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ)** يرويه يحيى بنُ سعيدٍ عن محمَّدِ بنِ إبراهيمَ عن علقمةَ بنِ وَقَّاصٍ عن عُمَرَ، وقد أخرَجَه البخاريُّ مِن هذا الطريقِ الفَرْدِ في عدَّةِ مواضِعَ، وقد تبايَنَتْ حروفُه اختصارًا وتقديمًا وتأخيرًا؛ وذلك لأنَّ مخارِجَه في طبقةِ تلاميذِ يحيى بنِ سعيدٍ تعدَّدَتْ فأَثَّرَتْ على ألفاظِه، وإن كان تأثيرُ ذلك في حديثِ عُمَرَ يسيرًا، وكلَّما تبايَنَتِ المخارِجُ وتعدَّدَتْ في كلِّ طبقةٍ زاد تغيُّرُ ألفاظِه، ورُبَّما بعضُ معانيه، واتِّحَادُ مَخْرَجِ الحديثِ في كلِّ طبقةٍ مِن الطبقاتِ إلى أصحابِ المصنَّفَاتِ قليلٌ.

واتحادُ المخرَجِ للحديثِ الواحدِ قرينةٌ على قُرْبِه مِن اللفظِ النبويِّ أكثَرَ مِن غيرِه.

وينبغي أن يُعْلَمَ أنه قد تتَّحِدُ مخارِجُ الحديثِ وتتغايَرُ ألفاظُه؛ وذلك يرجعُ إلى أمورٍ:

منها: أنَّ النبيَّ ﷺ ربما كَرَّرَ الحديثَ في المجلِسِ الواحِدِ، فلا يلزَمُ مِنِ اتحادِ المجلِسِ القَطْعُ باتحادِ اللفظِ في كلِّ حينٍ، وقد تتكَرَّرُ الحادثةُ ويتَّحِدُ اللفظُ، وقد يتحِدُ المجلِسُ ويتغايَرُ اللفظُ؛ فقد ثَبَتَ في الصحيحِ

عن أَنَسٍ رضي الله عنه؛ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان إذا سَلَّمَ سلمَ ثلاثًا، وإذا تكلَّمَ بكلمةٍ أعادَها ثلاثًا.

وقد ترجَمَ البخاريُّ على هذا الحديثِ بقولِه: (بابُ مَن أعادَ الحديثَ ثلاثًا ليُفْهَمَ عنه).

ومنها: أنَّ الحادثةَ التي يشهَدُها الجَمْعُ الغفيرُ مِن الصحابةِ رضي الله عنهم قرينةٌ على تغيُّرِ اللفظِ؛ **وذلك لسببَيْنِ**:

أوَّلُهما: أنَّ الجمعَ الغفيرَ ـ كشهودِ خطبةِ عَرَفَةَ والترويَةِ والنَّحْرِ وأقوالِ النبي ﷺ في حَجِّه ـ يستحيلُ سماعُهم كُلِّهم مِن فَمِ النبيِّ ﷺ، وإنما يتناقَلُ بعضُهم عن بعضٍ ما سَمِعُوه، فيَنْقُلُ الواحدُ منهم بلفظٍ يختلِفُ عن صاحِبِه ويتَّحِدُ معناه، فيسمَعُه الواحدُ منهم بلفظَيْنِ أو ثلاثةٍ، فيرويه تارَةً بهذا وتارةً بهذا.

ثانيهما: أنَّ الجمعَ الغفيرَ يجعَلُ النبيَّ ﷺ يكرِّرُ حديثَه ليَسْمَعَ عنه مَن لم يَسْمَعْ مِن البعيدِينَ عنه، أو الذين جاؤوا متأخِّرين، والمقطوعُ به: أنَّ النبيَّ ﷺ لم يكلِّفْه رَبُّه بضبطِ حروفِ قولِه عند تكْرَارِه كالقرآنِ، وإنما يَسَّرَ اللهُ السُّنَّةَ فيُحدِّثُ الناسَ بما يفهَمُونَها، إما اختصارًا أو تطويلًا.

واختلافُ ألفاظِ النبيِّ ﷺ واختلافُ ألفاظِ أصحابِه عنه حُجَّةٌ مهما تغيَّرَتِ الألفاظُ؛ لأنَّ الصحابةَ عَرَبٌ فصحاءُ لا يُحِيلُون اللفظَ إلى غيرِ استعمالِ العَرَبِ؛ ولهذا فإنَّ الاحتجاجَ بأقوالِ الصحابةِ أنفُسِهم فيما صَحَّ سَنَدُه واتَّحَدَ مَخرَجُه في النحوِ والبلاغةِ أقوى مِن الاحتجاجِ بكلامِ الجاهِلِيِّين شِعْرًا ونَثْرًا؛ لأن الجاهِلِيِّين العربَ عربٌ فصحاءُ، والصحابةُ

مِثْلُهم، وزادَ الصحابةُ عليهم أنَّ القرآنَ والسُّنَّةَ بينهم تزيدُهم إقامةً لعربيَّتِهم، وفَهْمًا لألسنةِ العَرَب، فالقرآنُ نَزَلَ على سبعةِ أحرُفٍ، وقُرَّاءُ الصحابةِ سَمِعُوها، وهي مِنِ استعمالاتِ العربِ في النُّطْق، وما كلُّ الجاهلِيِّين يعرِفُون نطقَ بعضِهم لبعضِ الألفاظِ؛ فأهلُ اليَمَنِ لهم استعمالاتٌ تختلِفُ عن القرشِيِّين والطائيِّين وغيرِهم، والصحابةُ شَهِدُوا خطابَ النبيِّ ﷺ للوفودِ، وأدرَكُوا فصاحَتَه في إفهامِهم وفقَ حَرْفِهم، وهذا ما لا يدرِكُه أفرادُ الجاهلِيِّين.

والاحتجاجُ بأقوالِ الصحابةِ في العربيةِ نحوًا وبلاغةً مِن الأمورِ التي ينبغي أن تَأْخُذَ حظًّا عند أهلِ العربيَّةِ، مع أنَّ أقوالَهم ﷺ منقولةٌ بالأسانيدِ، ومحفوظةٌ في كتبِ الحديثِ والمسانيدِ والمصنَّفاتِ والمعاجِمِ، فطُرُقُ نقلِها أقوى مِن طُرُقِ نقلِ الشعرِ والنثرِ الذي احتَجَّ به أهلُ اللُّغَةِ.

وتكرارُ النبيِّ ﷺ للحديثِ مع تغيُّرِ ألفاظِه في المقامِ الواحِدِ قليلٌ إلا في الكلامِ الطويلِ الذي يشهَدُه خَلْقٌ يختلِفُون حَرْفًا، وربما غَلَبَ على الظنِّ عدمُ تكرارِه للحديثِ في مواضِعَ بحسَبِ القرائِنِ، ككتاباتِ النبيِّ ﷺ ومراسلاتِه لعُمَّالِه ولأصحابِه ولملوكِ البُلدانِ، فما يكتُبُه لكلِّ واحدٍ نَصٌّ واحدٌ، وإنْ وَرَدَ تغييرٌ فيه فذلك بسبَبِ النَّقَلَةِ وإنِ اتَّحَدَ المخرَجُ، وكذلك ما يقولُه قائمًا وسائِرًا فهذا أدعى للاختصارِ وأقرَبُ لاتِّحادِ لَفْظِه.

وينبغي أن يَتجاوَزَ أهلُ العربيةِ الخوفَ مِن تغييرِ الصحابةِ لألفاظِ النبيِّ ﷺ؛ لأنهم لو غَيَّرُوه فلا يغيِّرُونه إلا على وجهٍ عربيٍّ صحيحٍ، وإنما

يُخْشَى مِن تغييرِ مَن بعدَهم مِن التابِعِين بعدَ دخولِ العُجْمَةِ على طبقَتِهم، وأفصَحُهم: العَرَبُ المُخَضْرَمُون الذين أدرَكُوا الجاهلِيةَ ولم يَرَوُا النبيَّ ﷺ، فهؤلاءِ التابِعُون روايَتُهم عن الصحابةِ مأمونةٌ، ولو غَيَّرُوا اللفظَ، فلا يغيِّرُونَه إلا على وجهٍ صحيحٍ.

ثانيًا: **الإسنادُ العالي أقرَبُ مِن النازِلِ إلى عدمِ تغيُّرِ لفظِ الحديثِ النبويِّ**؛ لأن الإسنادَ العاليَ كالثُّنائِيِّ والثلاثِيِّ أقرَبُ إلى ضبطِ اللفظِ مِن الرباعيِّ والخماسِيِّ؛ لأن النقَلَةَ الأوائِلَ يعتمِدُون على الحفظِ لا على الكتابةِ، وضَبْطُ الصدرِ يَرِدُ عليه الزيادةُ والنقصانُ والتقديمُ والتأخيرُ والاختصارُ وإبدالُ الألفاظِ بالأقرَبِ فَهْمًا؛ لأنَّ كلَّ طبقةٍ أقَلُّ فهمًا للُّغَةِ ممن سَبَقَ، فتنزِلُ الطبقةُ في تذليلِ العبارةِ وتسهيلِها لِمَنْ تليها، وكذلك فإنَّ أذهانَ الناسِ ليست مصاحِفَ، مهما عَظُمُوا عقلًا وحِفْظًا فلا بُدَّ مِن تغيُّرِ اللفظِ ولو يسيرًا، وهذا في كلِّ إنسانٍ، وكلَّما زادَ عددُ النقلةِ زاد احتمالُ تغيُّرِ اللفظِ النبويِّ عما خرجَ عليه في أوَّلِ مرَّةٍ.

ولهذا فينبغي عندَ طَلَبِ الحديثِ للاحتجاجِ به: الرجوعُ إلى الأسانيدِ العالِيَةِ، وطَلَبُها في مظانِّها مِن المصنَّفَاتِ الأُولَى؛ كمُوَطَّأِ مالِكٍ وكُتُبِ ابنِ شِهَابٍ وابنِ جُرَيْجٍ وسعيدِ بنِ أبي عَرُوبَةَ والسُّفْيَانَيْنِ وغيرِها مِن الأسانيدِ العاليةِ التي دَوَّنَها أصحابُها؛ فمنها ما يوجَدُ في مصنَّفٍ بَقِيَ إلى اليومِ، ومنها ما اندَرَجَ ضِمْنَ كتبٍ أُخرى منفرِدًا ومنثورًا.

والإسنادُ ولو تعدَّدَتْ مخارِجُه إذا كان عالِيًا فإنَّه أقرَبُ إلى لفظِ النبوَّةِ مِن النازِلِ عنه نزولًا بلا كِتَابٍ يضبِطُه في الطبقاتِ كلِّها؛ لأنَّ الحفظَ يضعُفُ عند المتأخِّرِين ويقوَى عندَ المتقدِّمِين.

ثالثًا: الرواةُ العربُ للحديثِ أقرَبُ إلى إقامةِ اللفظِ النبويِّ وعدمِ إحالَتِه إلى غيرِ ما يُعْرَفُ عندَ العربِ، وإذا اجتَمَعَ اتحادُ مَخْرَجِ الحديثِ وعربيَّةُ رواتِه وعلوُّ إسنادِه مع ثقةِ الرواةِ ـ: كان أقرَبَ الألفاظِ إلى لفظِ النبيِّ ﷺ، وهو أقوى الأحاديثِ حُجَّةً عندَ المحدِّثين والفقهاءِ وأهلِ العربيةِ.

وأقربُ العربِ فَهْمًا للَفْظِ النبوةِ أهلُ الحجازِ، وبخاصَّةٍ أهلُ المدينةِ؛ لأنَّ روايَتَهم اقترنَتْ بمعاشَرَةٍ ومشاهَدَةٍ للحالِ والوضعِ، فاللفظُ المرتَبِطُ بمعنًى قائمٍ مشاهَدٍ أقرَبُ إلى إحكامِه مِن اللفظِ المُنْفَكِّ عن ذلك.

وقد كان المحدِّثُون ربما توقَّفُوا وأعَلُّوا أحاديثَ لوجودِ أعاجِمَ فيها ولو كانوا ثقاتٍ؛ لأن الحفظَ في العَجَمِ أقَلُّ مِن العربِ، وكذلك فإنَّ العَجَمَ أخذوا العربيةَ تعلُّمًا لا سَلِيقَةً، فيروون اللفظَ مع ضعفِ قرائِنِ تقويمِه في العربيةِ والشريعةِ، وقد جاء عن أحمَدَ بنِ حنبلٍ والحاكِمِ وابنِ عبدِ البرِّ إعلالُ أحاديثَ لوجودِ أعاجِمَ تفرَّدُوا بها فغَلِطُوا في لَفْظِها، فروَوْه بحُسْنِ قصدٍ على غيرِ المرادِ؛ ولهذا فأهلُ الكوفةِ يشتَهِرُ فيهم روايةُ الحديثِ بالمعنى حتى يُحِيلُوه عن لَفْظِه الواردِ إليهم، وربما رَوَوُا الحديثَ وصَيَّرُوه على عملٍ قائمٍ في بلدِهم مخالِفٍ لمرادِ النبيِّ ﷺ؛ لأن اللفظَ انفَكَّ في أذهانِهم عن معناهُ القائِمِ في المدينةِ.

واسمُ العربِ لا يختَصُّ به أهلُ الحجازِ، فثَمَّةَ عَرَبُ اليَمَنِ وطَيِّئٍ ونَجْدٍ، ولكنَّ أهلَ الحجازِ يُقَدَّمُون لقُرْبِهم مِن لُغَةِ النبيِّ المتوارَثَةِ، ولمشاهَدَتِهم للعملِ الموروثِ عنه الذي يقيمُ اللفظَ المرويَّ ويحفَظُه مِن أنْ يُصْرَفَ على غيرِ مرادِ النبيِّ ﷺ.

فألفاظُ القرآنِ والسُّنَّةِ لها وضعٌ يُستعمَلُ عندَ نزولِهما، فالسُّنَّةُ تنزلُ كالقرآنِ، فإنْ أُخِذَ اللفظُ وانفكَّ عن فَهْمِ وضعِه المرادِ حُمِلَ على غيرِ مقصودِه فتَغَيَّرَ لَفْظُه، فقولُ اللهِ تعالى: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فعَدِيُّ بنُ حاتِمٍ - وهو عربيٌّ غيرُ حجازِيٍّ، بل طائِيٌّ - فَهِمَ مِن لفظِ الخَيْطِ أنه الحَبْلُ كما في الصحيحِ، وصَوَّبَ النبيُّ ﷺ له أنه خَيْطُ الليلِ والنهارِ، ولو نُقِلَ هذا المعنَى الذي فَهِمَه عَدِيٌّ على ما فَهِمَه لنُقِلَ بالمعنى وسُمِّيَ الخيطُ حَبْلًا وعقالًا ووَثَاقًا ورِبَاطًا وجاء في غيرِ سياقِه! وهذا نادِرٌ في الصحابةِ لوجودِ النبيِّ ﷺ فيهم، فهو يقوِّمُ لهم ما يفهَمُونه على غيرِ مرادِه؛ ولهذا جَعَلَ غيرُ واحدٍ مِن الحُفَّاظِ - كالحاكِمِ - تفسيرَ الصحابةِ في حُكْمِ المرفوعِ؛ لأن الخَطَأَ منهم في فَهْمِ القرآنِ لا بُدَّ أن يُزِيلَه النبيُّ ﷺ لأنه مكلَّفٌ بالبيانِ ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النَّحل: ٤٤].

ولكن هذا يزدادُ فيمن بعدَهم كلَّما تأخَّرَ الزمنُ كما في التابِعِين فأتباعِهم فأتباعِهم.

رابعًا: وجودُ ما يَعْضُدُ الحديثَ مِن المرويَّاتِ الصحيحةِ الأُخرى، فالمحدِّثُون يصحِّحُون الحديثَ بشواهِدِه، وإن كان هذا البابُ بابًا ضَيِّقًا عندَهم ولكنَّه معتَبَرٌ، فإذا ورد للحديثِ الصحيحِ الذي يُرَادُ الاحتجاجُ به للعربيةِ نحوًا وبلاغةً شواهِدُ مِن الأحاديثِ وأقوالِ الصحابةِ، فهذا قرينةٌ على اعتبارِه والاحتجاجِ به؛ فيَبْعُدُ أن يجتَمِعَ الرواةُ على روايةِ أحاديثَ متعدِّدَةِ المخارِجِ مختلفةِ المعنى ويتَّفِقُون على خطأٍ في العربيةِ، ثم يَمُرُّ على مسامِعِ هذه الكثرةِ خاصَّةً مع جلالَتِهم - أو بَعْضِهم - في الديانةِ

والثقةِ وسلامةِ اللِّسَانِ، فيَنْسُبُون إلى النبيِّ ﷺ مِن اللحنِ وضعفِ البيانِ ما لا يليقُ.

ومِثْلُ ذلك اللفظِ المشكوكِ في نِسْبَتِه إلى النبيِّ ليسيرِ ضعفٍ فيه إذا وُجِدَ شاهدٌ يَعْضُدُه مِن أشعارِ العربِ فالاحتجاجُ بالحديثِ النبويِّ وتقديمُه أَوْلَى مِن تقديمِ الشِّعْرِ ولو كان الشعرُ شاهدًا له؛ لأنَّا أَرَدْنا بالشعرِ تقويةَ نسبَتِه إلى النبيِّ ﷺ، وإذا قَوِيَتْ نسبَتُه فلا ينبَغِي أن تُقَدَّمَ فصاحةٌ شعريَّةٌ مرسَلَةٌ عن جاهليٍّ على فصاحةٍ نبوِيَّةٍ ولو لَيِّنَةَ الإسنادِ؛ فإنَّ كثيرًا مِن أشعارِ الجاهِلِيِّين لو طَلَبَ له المحدِّثُون أسانيدَ لإثباتِها عن أصحابِها وقوَّمُوها كما يقوِّمُون مروِيَّ الأثَرِ لَمَا صَحَّ عندَهم مِن الشعرِ إلا قليلٌ؛ ولهذا تَجِدُ كثيرًا مِن أشعارِ العربِ لا تُرْوَى على واحدٍ في نَظْمِها وتراكيبِها، فيَدْخُلُها التغييرُ والتقديمُ والتأخيرُ، وهكذا في أمثالِهم، ولكنْ تساهَلَ الناسُ في الأشعارِ ولا يطلُبُون لها الأسانيدَ كما يطلُبُون للآثارِ؛ لأن الواحدَ منها لا يستَقِلُّ بحُكْمٍ لغوِيٍّ لا يأتي به غيرُه، وإنما الشواهدُ للمسألةِ العربيةِ الواحدةِ أبياتٌ كثيرةٌ مِن الشِّعْرِ؛ لهذا كانت الاستفاضةُ وجَرَيَانُ ألفاظِ الشعرِ على مَجْرَى اللسانِ وكلامِ الناسِ في يومِهم وليلَتِهم ومجالِسِهم وسُوقِهم كافِيَةً عن توثيقِها بالأسانيدِ، وطلبُ الأسانيدِ لها تكلُّفٌ؛ لأنَّ المستَنْكَرَ لفظًا منها يُتْرَكُ ويُهْجَرُ، وكذلك فإنَّ نَقَلَةَ الأشعارِ غالِبُهم عَرَبٌ فصحاءُ سليقَتُهم تَمْنَعُهم مِن إحالَتِه عن لَفْظِه الصحيحِ، وإنْ غَيَّرُوه فإنما يُغَيِّرُونه إلى صحيحٍ مِثْلِه، وأما السُّنَّةُ فمعانيها أَهَمُّ مِن ألفاظِها، والمعاني ليسَتْ للعقلِ والسليقةِ والعادَةِ، وإنما مَرَدُّها إلى وَحْيِ الله: كتابِه المُنْزَلِ، وسُنَّةِ نبيِّه ﷺ.

خامسًا: **النُّسَخُ الحديثيَّةُ التي تُنْقَلُ: أقرَبُ إلى اللفظِ النبويِّ مِن المنقولاتِ حفظًا ومشافَهَةً**، إذا كان صاحِبُ النُّسخةِ والكتابِ ضابطًا لها وصائِنًا لها عن أن يزادَ فيها شيءٌ، والكتابةُ وُجِدَت في زَمَنِ النبوَّةِ، ولكنَّها قليلةٌ، وزادَتْ في زمنِ الصحابةِ ثم التابِعين ومَن بعدَهم، فلأبي هريرةَ كتابٌ ونُسْخَةٌ، ولعبدِ الله بنِ عمرِو بنِ العاصِ كتابٌ ونسخةٌ، فنسخةُ أبي هريرةَ يرويها عنه غيرُ واحدٍ، منهم هَمَّامُ بنُ مُنَبِّهٍ عنه، وقد ساقَها أحمدُ في «مُسنده»، ونسخةُ عبدِ الله بنِ عمرٍو يرويها عمرُو بنُ شُعَيْبٍ عن أبيه عن جَدِّه، وللصحابةِ كُتُبٌ ورسائِلُ، منها ما يُقْطَعُ بثبوتِه بحروفِه عن الواحدِ منهم، وللتابِعين نُسَخٌ وكتبٌ يروونَها عن الصحابةِ، ولِمَنْ بعدَهم كذلك، وهذه النُّسَخُ للحديثِ المرفوعِ تختلِفُ مِن جهةِ قُوَّتِها بحسَبِ حياطةِ الناسِخِ وبدايةِ نَسْخِه لها، فمِنها ما هي منسوخةٌ مِن فَمِ النبيِّ ﷺ إلى أصحابِ الكُتُبِ المشهورةِ؛ كالكتبِ السِّتَّةِ ومُسْنَدِ أحمدَ وغيرِها، ومنها ما نُقِلَ أوَّلُها مشافَهَةً ثم دُوِّنَتْ بعدُ، فمِن التدوينِ ما بدأَ في زمنِ التابِعِين، ومنه ما بدأَ في زَمَنِ أتباعِهم، ومنه ما تأَخَّرَ، وأقواها أقدَمُها تدوينًا وأشَدُّها حياطةً مِن الدخيلِ عليها.

وإذا صَحَّتِ النسخةُ مِن النبيِّ ﷺ أو مِن الصحابةِ إلينا فلا يؤثِّرُ عليها تعدُّدُ مخارِجِ الحديثِ الوارِدِ في رواياتٍ أُخرى، وكذلك تنوُّعُ ألفاظِه وروايةُ بعضِ الرواةِ له بالمعنى مِن طُرُقٍ غيرِ منسوخةٍ؛ لأن العِبْرَةَ بثبوتِ لفظٍ مقصودٍ عن النبيِّ ﷺ، ومخارِجُ الحديثِ الأُخرى تُنْظَرُ كلٌّ بحسَبِها.

سادسًا: **قِصَرُ الحديثِ المرويِّ عن النبيِّ ﷺ أقرَبُ إلى ضَبْطِه مِن**

الطويلِ؛ لأنَّ الأذهانَ تَقْصُرُ قدرةً عنِ استيعابِ كثيرِ الألفاظِ متشعِّبِ المعاني، وكذلك فإنَّ اللفظَ النبويَّ المتضَمِّنَ لحكمةٍ أو عِبْرَةٍ أو مَثَلٍ أقرَبُ إلى ضَبْطِه مِن غيرِه؛ لأنَّ النفوسَ تميلُ إلى ضبطِ مِثْلِ ذلك للحاجةِ إلى استعمالِهِ أكثَرَ مِن غيرِه.

والحديثُ المرويُّ عن النبيِّ ﷺ المقتَرِنُ بحُكْمٍ عظيمٍ جليلِ القَدْرِ في الدِّين أقرَبُ إلى ضَبْطِه بلَفْظِه مِن غيرِه مما هو دُونَه مِن فروعِ الدِّينِ وفضائِلِ الأعمالِ وأحاديثِ الأُمَمِ وفضائِلِ البُلدانِ والناسِ؛ لأن الهِمَمَ الدينيةَ تَدْفَعُ صاحِبَها إلى العنايةِ بالعظائِمِ في الشريعةِ أكثَرَ مِن غيرِها؛ ولهذا جاء حديثُ: (**بُنِيَ الإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ...**) مع تعدُّدِ مخارِجِه وكثرةِ رواتِه بألفاظٍ متقاربةٍ جدًّا لا يُخالِجُ الناقِدَ شكٌّ في أنَّ النبيَّ ﷺ نَطَقَ جُلَّ الحديثِ بحروفِه، فقدِ اتَّفَقَ النَّقَلَةُ الثقاتُ الحُفَّاظُ على ضَبْطِه لجلالةِ قَدْرِه ومعناهُ.

سابعًا: **ورودُ اللفظِ النبويِّ في سياقِ قِصَّةٍ تَدْفَعُ الأذهانَ إلى الاجتماعِ على ضَبْطِها مِن ناقِلِها في كلِّ طبقةٍ**، والعنايةِ باللفظِ النبويِّ وضَبْطِه تبعًا لذلك، كما في قصةِ جبريلَ وتمثُّلِه بصورةِ رجلٍ شديدِ بياضِ الثيابِ شديدِ سوادِ الشَّعْرِ، وسؤالِه النبيَّ ﷺ عنِ الإيمانِ والإسلامِ والإحسانِ والساعةِ وأشراطِها، وقد تقارَبَتْ ألفاظُ الحديثِ وتشابَهَت سياقاتُه تشابُهًا يقطَعُ الناقِدُ بصحةِ جُلِّ ألفاظِ النبوةِ فيه.

وفي حالِ اجتماعِ القرائِنِ المُقَوِّيَةِ لثبوتِ اللفظِ النبويِّ يزدادُ الجزمُ بالقولِ بالاحتجاجِ لها في العربيةِ نحوًا وبلاغةً.

والقرائِنُ لا تَقِفُ عندَ ما ذُكِرَ، وهي عندَ النُّقَّادِ مما لا حَدَّ له،

ومَن أدامَ التأمُّلَ ودَقَّقَ النَّظَرَ وأدامَه ظَهَرَ له منها شيءٌ كثيرٌ يؤثِّرُ في هذا البابِ.

وقد ذَكَرْنا ما يَظْهَرُ ويشتَهِرُ ويَسْهُلُ التماسُه في أكثَرِ الحديثِ، والبابُ يحتاجُ إلى مزيدِ تحريرٍ وبَسْطٍ، يَسَّرَ اللهُ لك ولنا ذلك، هو الموَفِّقُ والمعينُ والمؤيِّدُ وحدَه».

انتهى كلامُ أخينا الشيخِ عبدِ العزيزِ الطَّرِيفِيِّ، وهو جوابٌ مَتِينٌ، حَرِيٌّ أن يُبْسَطَ بالدرسِ والاستشهادِ، ولم أَرَ مَن بَحَثَ المسألةَ كمِثْلِه، أثابَه اللهُ، وجزاه عنِ العِلْمِ وأهلِه خَيْرًا.

وإلى هنا ينتهي القولُ فيما أردت، وأسأَلُ اللهَ
أن يغفِرَ لي ما فيه قَصَّرْت، والحمدُ للهِ
كِفَاءَ نِعْمَتِه، والصلاةُ والسلامُ
على نَبِيِّه المبعوثِ
بهُدَاهُ ورحمَتِه.

❊ ❊ ❊